

عقد تفويض استغلال رخصة سيارة أجرة

وفقاً للقوانين الجاري بها العمل في المملكة المغربية

بناءً على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1-63-260 بتاريخ 24 جمادى الثانية 1383 (12 نونبر 1963) بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق، وبناءً على دوريات وزارة الداخلية المتعلقة بتنظيم استغلال رخص سيارات الأجرة وشروط إبرام عقود التفويض.

تم الاتفاق والتراضي في يوم: بمدينة: بين كل من:

الطرف الأول: صاحب الرخصة (المُفَوِّض)	التفاصيل والبيانات
الاسم الكامل	
رقم بطاقة التعريف الوطنية	
العنوان	
صفة الرخصة	صاحب رخصة سيارة أجرة من الصنف (الأول / الثاني)
رقم المأذونية ونقطة الانطلاق	رقم: بمدينة:

- من جهة -

التفاصيل والبيانات

الطرف الثاني: السائق المهني (المُقَوَّد له)

الاسم الكامل

.....

رقم بطاقة التعريف الوطنية

.....

رقم رخصة الثقة وتاريخها

رقم: بتاريخ:

رقم البطاقة المهنية

.....

- من جهة أخرى -

البند الأول: موضوع العقد

بموجب هذا العقد، يفوض الطرف الأول (صاحب الرخصة) للطرف الثاني (المستغل المهني) حق استغلال رخصة سيارة الأجرة المشار إليها أعلاه، وذلك من أجل ممارسة نشاط نقل الأشخاص وفقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، مع الالتزام بكافة الضوابط المهنية المعمول بها.

البند الثاني: مدة العقد

تحدد مدة هذا التفويض في (.....) تبتدئ من تاريخ وتنتهي في تاريخ

يخضع تجديد العقد للشروط التالية:

- قابل للتجديد تلقائياً بنفس الشروط والمدة، ما لم يخبر أحد الطرفين الآخر برغبته في الفسخ قبل شهر من الانتهاء.
- غير قابل للتجديد إلا بموجب ملحق عقدي جديد أو اتفاق كتابي صريح.

البند الثالث: المقابل المادي

يلتزم الطرف الثاني بأن يؤدي للطرف الأول واجب استغلال (سومة كرائية) قدرها:

المبلغ بالأرقام: درهم مغربي.

المبلغ بالحروف:

يتم الأداء بصفة (شهرية / أسبوعية / يومية) في أجل أقصاه اليوم (.....) من كل فترة، وذلك عن طريق (نقداً مقابل وصل / تحويل بنكي).

البند الرابع: التزامات الطرف الثاني (المستغل)

1. توفير المركبة: توفير سيارة ملائمة ومستوفية لجميع الشروط التقنية والقانونية المنصوص عليها في دفاتر التحملات.
2. التحملات الضريبية: أداء جميع مصاريف التأمين، الضريبة على السيارات (Vignette)، ومصاريف الفحص التقني الدوري.
3. الصيانة: تحمل كافة مصاريف صيانة السيارة، الإصلاحات الميكانيكية، والمحروقات.
4. المسؤولية القانونية: احترام قانون السير وتحمل المسؤولية الجنائية والمدنية الكاملة عن أي حوادث أو مخالفات ناتجة عن الاستغلال.
5. منع التفويت: يمنع منعاً كلياً كراء هذه الرخصة أو تفويض استغلالها للغير (Sous-location) تحت أي ظرف.

البند الخامس: التزامات الطرف الأول (صاحب الرخصة)

1. الوثائق الإدارية: تسليم جميع الوثائق الإدارية الأصلية المتعلقة بالرخصة للطرف الثاني لتمكينه من الاستغلال القانوني.
2. الاستقلالية: عدم التدخل في التسيير اليومي للسيارة طالما أن الطرف الثاني يحترم التزاماته ويؤدي الواجبات المادية في وقتها.

البند السادس: فسخ العقد

يفسخ هذا العقد بقوة القانون في الحالات التالية:

- تماطل الطرف الثاني في أداء الواجب المادي لمدة تتجاوز (.....) يوماً.
- سحب رخصة الثقة أو البطاقة المهنية من الطرف الثاني من طرف السلطات المختصة.
- إخلال أي طرف بأحد البنود الجوهرية لهذا التعاقد.

البند السابع: النزاعات والمصادقة

في حالة حدوث نزاع، يلتزم الطرفان بمحاولة الحل الودي، وفي حالة التعذر، تحال القضية على أنظار المحاكم المختصة بمدينة يخضع هذا العقد لمصادقة السلطات المحلية المختصة بتنظيم قطاع سيارات الأجرة.

توقيع المستغل المهني (المفوض له)

توقيع صاحب الرخصة (المفوض)

الاسم:

الاسم:

التوقيع:

التوقيع:

مصادقة السلطة المحلية / تصحيح الإمضاءات

.....